

الدورات الاقتصادية والأزمات الاقتصادية

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

- أولاً - الدورة الاقتصادية: 2
- تعد الأزمة بمثابة المرحلة التأسيسية للدورة الاقتصادية: 3
- 1- تعريف الدورة الاقتصادية: 3
- 2 - مراحل الدورة الاقتصادية وخصائصها: 4
- المرحلة التالية من الدورة الاقتصادية مرحلة الانتعاش: 6
- الانتقال من مرحلة الانتعاش والازدهار لمرحلة الأزمة والانكماش: .. 8
- ثانياً - الأزمة الاقتصادية: 9
- طبيعة الأزمة الاقتصادية (فوضى الإنتاج والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك): 9
- مسببات الركود والأزمات الاقتصادية: 11
- الأزمة الاقتصادية الكبرى في عام 1929 (الكساد الكبير): 13
- السبب الرئيس للكارثة، أزمة الكساد الكبير 1929: 14

الدورات الاقتصادية والأزمات الاقتصادية

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تجتاز الرأسمالية حالياً مرحلة جديدة من مراحل تطورها. وإذا كان صحيحاً أن هذه الرأسمالية قد مرت على التوالي بمراحل الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية الصناعية، ثم الرأسمالية المالية، فإنها تمر الآن بمرحلة ما بعد الصناعة. ولا يعني ذلك أن الرأسمالية تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال، وإنما يعني أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطوير قوى الإنتاج استناداً إلى العلم والتقانة. فيما صار يعرف باسم الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية التي وضعتها في خدمة مشروعاتها في التجارة والصناعة والمال.¹

أولاً - الدورة الاقتصادية:

وتشغل الأزمة الدورية مركز الصدارة بين الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي. وتقوم الأزمة الدورية بوظيفة "المسوي" للاختلالات الاقتصادية العامة بمعناها الواسع:

- عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك،
 - عدم التناسب بين فرعي الإنتاج الأول والثاني
 - عدم التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.
- وفي نهاية المطاف، فإن الأزمة تعطي دفعة لرفع إنتاجية العمل، وتخفيض نفقات الإنتاج فالمؤسسات وهي تسعى لإيجاد مخرج من الصعوبات الاقتصادية تعمل على تكثيف البحث عن أنواع جديدة من المنتجات وعن تقانة حديثة لاستخدامها في الإنتاج. ويخلق الحل المؤقت والعنيف للتناقضات أساساً لتجديد رأس المال الثابت، ورفع إنتاجية العمل وتوسيع الإنتاج.

¹ - د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة العدد 147، الكويت - 1990، ص15.

- تعد الأزمة بمثابة المرحلة التأسيسية للدورة الاقتصادية:

وفي هذا المعنى بالذات تعد الأزمة بمثابة المرحلة التأسيسية للدورة، أي المرحلة التي تحدد بدرجة كبيرة مسار التطور اللاحق، والملامح الرئيسة للدورة التالية وطابع تجديد رأس المال الثابت. إلخ.²

لذلك لا بد من الحديث، في البداية عن طبيعة الدورة الاقتصادية الملازمة للاقتصاد الرأسمالي، وخصائصها والمراحل التي تمر بها ثم تنتقل للحديث عن الأزمة الاقتصادية كإحدى مراحل هذه الدورة.

(إن المد والجزر الذي يحدث من وقت إلى آخر في مجمل الدخل الوطني يطلق عليه اسم الدورة الاقتصادية التي هي من مميزات الاقتصاد الرأسمالي. فمنذ بداية توافر حفظ المعلومات نرى أن النشاط الاقتصادي يمر بأربع مراحل: فتور - كساد - انتعاش - ازدهار. فعندما ينخفض مستوى مجمل الدخل القومي ومستوى العمالة يقال عن الوضع الاقتصادي إنه يمر بمرحلة الفتور الذي إذا تعمق أكثر يتحول إلى كساد اقتصادي أو أزمة اقتصادية. وعندما يرتفع مستوى الإنتاج والعمالة يقال عن الوضع الاقتصادي إنه قد دخل مرحلة الانتعاش التي تتحول إلى ازدهار عندما تكون العمالة قريبة من الكمال وتعمل الصناعة بطاقتها القصوى).³

1- تعريف الدورة الاقتصادية:

تتلائم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الاقتصادي بفترات من الازدهار وفترات من الانكماش وهذا ما يسمى الدورة الاقتصادية. وتعد الدورات الاقتصادية ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم. حيث ورد في القرآن الكريم وقبله في الكتاب المقدس (سفر التكوين) قصة يوسف الصديق، التي تحدثنا عن مرور اقتصاد مصر في عهد فرعون بدورة تتمثل بسبع سنوات من الخصب تتبعها سبع سنوات (عجاف) من المجاعة. ولكن الدورات اتصفت بمظاهر أكثر تعقيداً منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وأصبحت ظاهرة تلازم النظام الرأسمالي بشكل عام.

² - أ. إ. بلجوك، الأزمات الاقتصادية المعاصرة، تعريب القزويني، سطيف الجزائر، 1985 ص10.

³ - رافي باترا، الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينات، ترجمة د. عدنان شومان، مؤسسة الصالحاني للطباعة والنشر، دمشق 1993، ص91.

وصف فريدريك انجلز بوضوح المسيرة التي تحكم تطور الاقتصاد الرأسمالي حسب مراحل الدورة، وهي المسيرة التي تقود هذا الاقتصاد، بقوة لا تقاوم، من أزمة إلى أزمة. وأوضح أن الجمود يخيم سنين طويلة وتدمر القوى المنتجة وتبدد كميات من الإنتاج كبيرة، بسبب الكساد وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف. ثم تتسارع حركة الإنتاج والتبادل شيئاً فشيئاً، وتتحوّل الخطى إلى خبيب وينتقل خبيب الصناعة إلى ركض يتحوّل إلى جموح، إلى قفزات تشمل الصناعة، والتجارة، والتسليف والمضاربة، وبعد قفزات يائسة تنحدر الحركة إلى هاوية لا مفر لها. وهكذا تتكرر الأمور.⁴

الدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي الفترة من الزمن التي تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى. وتتم الدورة بمراحل أساسية أربع هي:

فتور ← كساد ← انتعاش ← ازدهار

الذي تعقبه، من جديد أزمة أخرى تبدأ بالفتور وبهذه الحركة الدورية يتسم طريق التطور الرأسمالي ومرحلة الدورة الرئيسية هي أزمة فيض الإنتاج فكل أزمة تكمل الدورة السابقة، دافعة التناقضات المتراكمة خلال مسيرة هذه الدورة للانفجار.

كما تعبد الأزمة الطريق لتوسيع جديد للإنتاج لا بد له، بفعل القوانين الأساسية للرأسمالية، من أن ينتهي إلى أزمة تالية. وعلى هذا فالأزمة تعد ذروة الدورة، لتبدأ دورة جديدة. وتسمى الأزمة بهذا الشكل أزمة فيض الإنتاج.

2 - مراحل الدورة الاقتصادية وخصائصها:

(ما زال الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري، وما زالت الدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من الازدهار، إلى الفتور عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الفتور إلى الازدهار).⁵

تبدأ الأزمة الدورية في الاقتصاد الرأسمالي عندما يظهر ذلك الشكل البسيط من التباعد بين فعل شراء السلعة وفعل بيعها. إن عملية التداول السلعي البسيط وانفصال عملية البيع عن عملية الشراء نتيجة لظهور النقود

⁴ - انجلز، انتي دوهرينغ، ص 259-260.

⁵ - د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مصدر سابق ص 403.

تضمنت إمكان حدوث هذا التباعد. كما أن سيطرة رأس المال، والطابع الاجتماعي للإنتاج، في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يجعل إمكان حدوث التباعد بين فعل شراء السلعة وفعل بيعها حقيقة واقعة.

ونتيجة للتباعد الجماعي بين فعلي البيع والشراء، يظهر فيض الإنتاج الذي يرافقه إفلاسات واسعة في المؤسسات الصناعية والتجارية: فالمؤسسة التي فقدت إمكان تحويل مخزونها من السلع إلى نقد، تتوقف عن دفع ديونها، ويصاب أصحاب المصارف والمضاربون بالذعر. ويبدأ سباق محموم وراء النقد ويطلب الدائنون مدينهم بسداد ديونهم أو خدمتها. ويبدأ المودعون بسحب أموالهم من المصارف وصناديق الضمان وتتوقف بعض المصارف عن دفع الودائع، كما تحدث إفلاسات مصرفية كبيرة. ويتقلص كثيراً عرض رأس المال الإقراضي ويرتفع معدل الفائدة.

وبقدر ما يصبح فائض الإنتاج الخفي واضحاً، يحدث تقلص في الإنتاج. فالرأسماليون المفلسون يبدؤون بإغلاق مؤسساتهم، وتقلص باقي المؤسسات أعمالها وتخفيض إنتاجها، وتلغى الوردية الإضافية، أو تقلص عدد أيام العمل الأسبوعية، وتنتقل إلى يوم العمل الناقص وتغلق بعض ورشاتها، وتقل أنواع المنتجات التي تنتجها.⁶

لا شك أن درجة تقلص الإنتاج متباينة في مختلف فروعه، ويحدث هبوط الإنتاج بدرجة كبيرة، عادة في الفروع المنتجة لوسائل الإنتاج. ومع تراجع الإنتاج وانخفاض كمياته، يقل عمل النقل وتراجع الأعمال التجارية، وتنكمش التجارة الخارجية ويحدث انخفاض أسعار السلع يكون ذا نتائج تدميرية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تبدو عاجزة أمام المؤسسات الكبيرة التي تملك شروطاً أفضل في مواجهة الأزمة. وتنتشر البطالة التامة والبطالة الجزئية انتشاراً واسعاً وسريعاً، يرافق ذلك هبوط في مستوى الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل. وبذلك يزداد بؤس ومعاناة الطبقة العاملة إلى أقصى حد، في حين تتعرض كميات كبيرة من السلع والخيرات إلى التلف والإبادة.

⁶ - الاقتصاد السياسي، نخبة من الأساتذة السوفييت، ج2، دار الجماهير ص587.

وعندما يبدأ الانتقال من مرحلة الأزمة إلى المرحلة التي تليها، يتوقف الإنتاج عن التراجع والتقليص، ولكنه يتأرجح حول مستوى الأزمة المنخفض ويتسارع امتصاص الاحتياطات السلعية، ويتوقف هبوط الأسعار التي تستقر عند المستوى الذي بلغته في نهاية مرحلة الأزمة ولا تعود تحدث انهيارات جديدة ضخمة بخاصة في الأسواق، ولكن تبقى التجارة ضعيفة، بطيئة الحركة. ويؤدي تقليص الإنتاج وتراجعها أثناء فترة الأزمة إلى انخفاض مخزون السلع وبالتالي تتحسن حالة الأسواق وينشط تصريف السلع. وهذا من شأنه أن يحسن أوضاع المؤسسات المالية فيقل طلبها على القروض، وتتحسن درجة الثقة بالوضع الاقتصادي فيستأنف المدخرون إيداع أموالهم في المصارف مما يقود إلى انخفاض معدلات الفائدة في السوق. وهذا يعني أن مرحلة الانكماش هي مرحلة تكيف الاقتصاد الوطني مع ظروف الأزمة واستعداده للانتعاش الاقتصادي.⁷

- المرحلة التالية من الدورة الاقتصادية مرحلة الانتعاش:

بعد هذا يحدث الانتقال تدريجياً، من مرحلة الانحطاط والجمود إلى مرحلة التالية من الدورة وهي مرحلة الانتعاش - في هذه المرحلة من الدورة يصبح سير الإنتاج والتجارة صاعداً ويقترب الإنتاج، من حيث الحجم وكمية السلع المنتجة، من المستوى الذي بلغه عشية الأزمة، ثم يتزايد أكثر فأكثر ويخلفه وراءه، وهذا يعني أن تجاوز الصناعة الرأسمالية حدود حجم الإنتاج الأعظمي الحادث عشية الأزمة، يشير إلى الانتقال من مرحلة الانتعاش إلى المرحلة التالية من الدورة، مرحلة النهوض والازدهار، التي تتصف بسمات معاكسة تماماً لسمات مرحلة الأزمة ومنها:

- تزايد الإنتاج لمواجهة تزايد الطلب الفعال.
- ارتفاع أسعار السلع، ذلك أن تزايد الإنتاج يرافقه تزايد أكبر في الطلب على السلع.
- تزايد الطلب على قوة العمل وانخفاض عدد العاطلين عن العمل، كما يرافق ذلك ارتفاع في معدلات الأجور.

⁷ - د. مطانيوس حبيب، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة دمشق - كلية الاقتصاد، ص 263.

(تنبثق الأزمات عن عمليات عميقة، ولكن طابع وأشكال حركتها ترتبط كذلك بأسباب عرضية وثنائية: الهلع، أخطاء رجال الأعمال في تقويم أحوال السوق، العوامل النقدية، سياسات الحكومة وغير ذلك. وفي هذه المجالات يمكن أن تتغير الظروف ضمن حدود واسعة، الأمر الذي يساعد على إدخال تحويلات معينة على الدورة، وهو ما لاحظناه بعد الحرب العالمية الثانية. إن الاقتصاد الرأسمالي يكرر بشكل دوري (إنتاج) الفجوة بين العرض والطلب الفعال، وكلما كانت هذه الفجوة أكبر، كانت الأزمة أشد. وهي تظهر، موضوعياً، بصورة مستقلة عن إرادة الأفراد "منعزلين" ولكن دراسة أحوال السوق تتيح، من خلال بوادر أو مؤشرات معينة، إمكان الاحتراز المسبق وإيقاف نمو الإنتاج في وقت مبكر، مما يقلص حجم الهبوط في الإنتاج أثناء الأزمة.

ويصبح منحنى الدورة أكثر سلاسة، وبعبارة أخرى، فإن التحكم بهبوط الإنتاج أو جعله أقل عمقاً واستمرارية لا يتم بدون ثمن، ألا وهو تخفيض معدلات النمو في مرحلة الانتعاش).⁸

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطاً عضوياً مع المراحل الأخرى وبعد الانتقال من الكساد والفتور إلى الانتعاش والازدهار حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج في الاقتصاد لمواجهة الأزمة من جهة، وبرود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية. (ففي مرحلتي الأزمة والانكماش تنخفض أسعار السلع فيرتفع الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عناصر رأس المال الأساسي وأجور العمل فيزداد الحافز لدى الرأسماليين على زيادة الاستثمارات. وهكذا بنتيجة الأزمة والانكماش يلتقي اتجاهها التطور نحو الأعلى). فيزداد الطلب على السلع وتميل الأسعار نحو الارتفاع هذا يعني تزايد المردود كما تنخفض أسعار عوامل الإنتاج من رأسمال وأجور مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف. فيتجه الرأسماليون نحو زيادة نشاطهم وينتقل

⁸ - أ. إ. بلجوك الأزمات الاقتصادية المعاصرة، مصدر سابق ص 40.

اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود ويتم الانتقال من الأزمة والانكماش نحو الانتعاش والازدهار.

- الانتقال من مرحلة الانتعاش والازدهار إلى مرحلة الأزمة والانكماش:

أما الانتقال من الانتعاش والازدهار نحو الأزمة والانكماش فيتم باتجاه معاكس تماماً. (ففي مرحلة الازدهار الاقتصادي يزداد الإنتاج، وبسبب فوضى الإنتاج الرأسمالي يزداد الإنتاج إلى أكثر من حاجة السوق بحيث يصبح العرض أعلى من الطلب على السلع والمنتجات. وبالتالي عند حد معين تتجه الأسعار نحو الانخفاض فيقل عائد المؤسسات.

ونتيجة لزيادة الإنتاج يزداد الطلب على عوامل الإنتاج (رأس المال، قوة العمل) فترتفع أثمانها في السوق. مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض معدل الربح، الأمر الذي يدعو الرأسماليين إلى تقليص الإنتاج من جديد فينتقل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة الانكماش والأزمة. وهكذا تتناوب مراحل الدورة الاقتصادية وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف الشروط من بلد لآخر أو من وقت لآخر. ولكن هناك سمة عامة ملازمة لتطور الدورة وهي أن فترة الأزمة والانكماش تكون عادة أطول من فترة الانتعاش والازدهار).⁹

كانت مرحلة الانكماش الاقتصادي تطول أو تقصر بحسب الظروف، إذا كان معدل البطالة لا يتجاوز 12 % وكانت الفترة لا تزيد على ثلاث سنوات، أما إذا ارتفع معدل البطالة إلى ما بين 12 و 13 % واستمرت مرحلة الانكماش أكثر من ثلاث سنوات، عندئذ يقال إن الاقتصاد يعاني من كساد أو أزمة. وفي حال استمرار معدل البطالة عالياً وفترة الكساد تجاوزت ست سنوات فإن هذا سوف يتجاوز حدود الدول الواحدة ليشمل عدداً كبيراً من دول العالم وهذا ما يسمى الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى.

الانكماش الاقتصادي هو بطبيعته سيء ولكن الكساد يصبح كارثة والأزمة الاقتصادية الكبيرة بلاء جائح.

⁹ - د. مطانيوس حبيب، المصدر السابق، ص 265-266.

ثانياً - الأزمة الاقتصادية:

كانت الأزمات الاقتصادية التي حدثت في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي حدثت في الرأسمالية. هذه الأزمات كانت تتجم في السابق عن كوارث ومصائب طبيعية عفوية، كالجفاف والظوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تتجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة في وسائل العيش، وتنتشر المجاعات والأوبئة لتقتل الكثير من الناس. لقد كانت هذه الأزمات تسمى أزمات ضعف الإنتاج تتجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين. وقد أشار تقي الدين المقرئزي إلى الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، كما حدد أهم الأسباب التي نشأت عنها هذه الأزمات والمحن ما كان منها بسبب الطبيعة (قصور النيل، عدم نزول المطر، الآفات التي تصيب المحاصيل كالجراد) والأسباب المتعلقة بسلوك الإنسان وتصرفه كالرشوة وغلاء الأطنان وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود. هذه هي أهم الأسباب التي حددها المقرئزي لحدوث الأزمات الاقتصادية في عصره.¹⁰

- طبيعة الأزمة الاقتصادية (فوضى الإنتاج والتناقص بين الإنتاج والاستهلاك):

انفجرت أول أزمة خفض إنتاج تحمل الطابع الدوري بوضوح، في إنكلترا عام 1825. وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدثت إفلاسات عديدة، وحدثت أزمة تسليفية - نقدية، وتراجع التصدير، وانتشرت البطالة والفقر. أما أزمة خفض الإنتاج التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836. وشملت جميع الفروع الصناعية في إنكلترا وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير وظهرت مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام 1842. ثم اندلعت

¹⁰ - تقي الدين المقرئزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار ابن حمص 1958 ص43، انظر، مجلة دراسات عربية، العدد 12/11 لعام 1984 ص138-143.

أزمة اقتصادية جديدة في عام 1866 بسبب بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوروبية، مما سبب توتراً اقتصادياً كبيراً في أوروبا. كما ظهرت أزمة أخرى في عام 1882، وأزمة تالية في عام 1890. كما انتشرت أزمة كبيرة في أوروبا خلال عام 1900، تلتها أزمة عام 1907 وأزمة 1913.

أما أعنف أزمة حدثت في القرن الحالي فهي أزمة 1933/1929 التي هزت العالم وكانت لها سمعة مدوية تلتها أزمة 1975/1974 التي أعلنت عن ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية. وتُعد أزمة 1983/1981 أشد عنفاً من أزمة السبعينات. " والأزمة وهي في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد وليس شكل دورة الانتعاش والركود ".

في ظل فوضى الإنتاج الملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي لا يمكن أن يكون التناسق بين فروع الإنتاج إلا عرضياً ومؤقتاً. ويسعى كل رأسمالي، في ظل سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلى زيادة الإنتاج وتوسيعه دون أخذ إمكانيات التصريف، والطلب الفعال لهذه السلعة أو تلك، بعين النظر. لذلك يتطور الإنتاج في الرأسمالية على شكل قفزات سريعة في بعض الفروع والمؤسسات، ومن هنا يكون عدم التساوي في التطور، الذي يُعد قانون الرأسمالية المطلق. وليس بمستطاع الإنتاج الرأسمالي التطور إلا عبر عدم تناسقات لا حصر لها. ولا بد للمزاحمة من أن تولد عدم التناسق بين فروع الاقتصاد الوطني.

من المعروف أن للإنتاج فرعين أساسيين، الفرع الأول وهو فرع إنتاج وسائل الإنتاج، والفرع الثاني وهو فرع إنتاج سلع الاستهلاك. وتتطور فروع الإنتاج المختلفة والتي يخدم بعضها بعضاً بوساطة السوق، في ظل الرأسمالية، تطوراً غير متساو، وغير متوازن. ونلاحظ أن نمو الإنتاج الرأسمالي وبالتالي، تشكل السوق الداخلية، لا يحدث بفضل زيادة إنتاج سلع الاستهلاك بقدر ما يحدث بفضل زيادة إنتاج وسائل الإنتاج. أي أن الفرع الأول (إنتاج وسائل الإنتاج) ينمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الفرع الثاني (إنتاج سلع الاستهلاك) وتسبق زيادة إنتاج وسائل الإنتاج كثيراً زيادة إنتاج

سلع الاستهلاك الشخصي. وتحتل سلع الاستهلاك، في الكتلة العامة للإنتاج الرأسمالي، منزلة متضائلة الأهمية مع مرور الزمن.

ولكن من المؤكد أن زيادة إنتاج وسائل الإنتاج وتطوره لا يمكن أن يتم بمعزل عن إنتاج وسائل الاستهلاك وخارج أي صلة به. ذلك لأن المؤسسات التي تستخدم وسائل الإنتاج تدفع إلى السوق، في نهاية المطاف، كميات متزايدة باستمرار من السلع المعدة للاستهلاك. وعلى هذا فإن الاستهلاك الإنتاجي (استهلاك وسائل الإنتاج) يرتبط بالاستهلاك الشخصي بشكل دائم. في حين يتراجع مقدار استهلاك الجماهير في المجتمع الرأسمالي بسبب انخفاض حجم الطلب الفعال نتيجة لقوانين الاستغلال السائدة في هذا المجتمع. وبذلك يدفع النظام الرأسمالي استهلاك الجماهير للتراجع باتجاه الحد الأدنى ويرغمها نتيجة لذلك باختيار أبسط وسائل المعيشة وأكثرها ضرورة. فتصطدم زيادة الإنتاج بانخفاض الاستهلاك في المجتمع.

وهكذا يكون التناقض الملازم للنظام الرأسمالي تناقضاً بين الإنتاج والاستهلاك. ويوضح لينين هذا التناقض على أنه "قائم في تزايد الثروة الوطنية إلى جانب تزايد البؤس الشعبي، قائم في نمو قوى الإنتاج في المجتمع دون أن يقابل هذا النمو نمو في صالح جماهير الشغيلة".¹¹

- مسببات الركود والأزمات الاقتصادية:

ما هي مسببات الركود أو الأزمات الاقتصادية؟ لقد استحوذ هذا السؤال على عقول المجتمع الغربي لفترة تزيد على قرنين من الزمن ألهمت الاقتصاديين عدداً من النظريات والفرضيات المختلفة ومع هذا فإن كل ما توصل إليه الخبراء حتى الآن هو نظرية عامة حول الركود الاقتصادي فقط ولا تشمل الأزمات الاقتصادية.¹²

إن الحكمة التقليدية تبقى أساساً تعتمد على النظرية الكنزية في تحديد الدخل القومي الإجمالي. وعلى الرغم من التعديلات التي طرأت على الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي التي أدخلها كينز عبر الزمن، فإن فرضيته

¹¹ - ف. لينين، المؤلفات، الجزء الرابع، ص143.

¹² - رافي باترا، الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينات، مصدر سابق.

الأساسية على حالها. وهناك الآن اتفاق عام بأن الدورة الاقتصادية كانت وما زالت مصحوبة بشكل رئيس بالتقلبات في الطلب الإجمالي للسلع والخدمات أكثر من التقلبات في العرض الإجمالي. ربما يكون قد نشأ بعض الانحدار نحو الأسفل بسبب الاضطرابات التي حدثت لناحية العرض وليس للطلب ومثال ذلك الارتفاع الحاد في أسعار البترول في السبعينات من هذا القرن. وعلى الرغم من ذلك فإن الركود والكساد الاقتصادي قد أحدث انكماشاً في الطلب الإجمالي.

يتفق الكنزيون والنقديون على هذه النقطة ولكنهم يختلفون حول تحديد المصدر الرئيس للتقلبات في الطلب الإجمالي والذي يتماشى تماماً مع إجمالي الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي. ويعتقد النقديون بأن المال هو المحدد الرئيس للإنفاق الإجمالي.

ويعتقد النقديون بأن حالات الركود الخطر كانت مصحوبة بانخفاض واضح بمستوى عرض المال. وإن حالات الركود التي هي أقل خطراً كانت مصحوبة بتقلص في نمو المال ولدعم هذا الرأي يذكر النقديون ما حدث للاقتصاد الأمريكي خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات من هذا القرن حيث ولد انهيار سوق السندات المالية في تشرين الأول من عام 1929 جواً من الذعر وعدم الثقة بين الناس. مما جعلهم يهرعون إلى البنوك لسحب مدخراتهم. وقد أخفق مجلس الاحتياطي الفدرالي والذي أنشئ بالأصل لمساعدة النظام الاقتصادي بالتصدي لمثل هذه الحالات من إنقاذ البنوك التي أصبحت غير قادرة على مواجهة الطلب المفاجئ من قبل زبائنهم لسحب أموالهم ونتيجة لذلك فقد أفلس عدد من البنوك بسبب الخراب لعملائها الذين خسروا مدخراتهم. وقد أدى ذلك بالطبع إلى هبوط متتال في النشاطات الاقتصادية. فقد توقف نحو ألفي بنك عن العمل في عام 1931 فقط.

لقد اعترض الكنزيون على فكرة السببية التي يفسر بها النقديون حالة المال والدخل القومي الإجمالي في وقت الأزمة الكبرى. ومن أجل تدعيم رأيهم يعرضون تجربة الاقتصاديين الكنديين والبريطانيين في الثلاثينات من هذا القرن. لقد هرع البنك المركزي في كلا البلدين لإنقاذ النظام المصرفي

لذلك كان تأثير الفشل أقل حدة مع أن اقتصادهما وعامة الاقتصاد الكندي قد أصابهما ما أصاب الاقتصاد الأمريكي من أذى وبهذا فإن انخفاض مستوى عرض المال لم يكون حاسماً بالنسبة إلى مدى حدة الأزمة الكبرى.

- الأزمة الاقتصادية الكبرى في عام 1929 (الكساد الكبرى):

لقد عد الكنزيون بأن الأزمة الكبرى في عام 1929 قد بدأت بانخفاض في الاستثمار وزادها سوءاً السياسة المالية الحمقاء التي أصدرتها الدولة في ذلك الحين. وعندما هوت النشاطات الاقتصادية انخفض معها مستوى واردات الدولة من الضرائب. فمن أجل زيادة واردات الميزانية. لجأت الدولة إلى رفع نسبة الضرائب وهذا الإجراء بالنسبة إلى كينز كان سياسة مخربة لأن زيادة الضرائب ستجبر الأفراد على الإقلال من الاستهلاك الذي يؤدي إلى المزيد من الانخفاض في الدخل القومي الإجمالي.

وبهذا فإن الفتر الاقتصادية الذي حدث في عام 1929 قد تطور إلى أزمة اقتصادية بسبب السياسة المالية الخاطئة التي اتبعتها الدولة. وإذا نظرنا إلى القضية نظرة تركيبية نجد بأن السياسة المالية والنقدية معاً كانت قاصرة وغير ملائمة للأوضاع الاقتصادية خلال عقد الثلاثينيات من هذا القرن.

ويمكن القول إنه لو لم تصدر تلك السياسات في ذلك الوقت لحدث فتر اقتصادي عادي ولم يتطور إلى أزمة اقتصادية كبرى كما حدث. ولهذا فإن الحكمة التقليدية المألوفة تلقي باللوم على سياسات الدولة الخاطئة التي يعدونها قد أدت إلى الكارثة المخيفة في الثلاثينات. وهناك بعض الأدلة فقط على أن الاقتصاديين كانوا يعاملون باستخفاف أو كان رجال السياسة يتجاهلون آراءهم.

صحيح أن السياسات المالية والنقدية التي سادت فترة الأزمة الكبرى كانت سياسات خاطئة ومقصرة. ولكنها هل كانت كذلك في فترات الركود الاقتصادية الأخرى التي حصلت في القرن التاسع عشر؟ يجيب فريدمان،¹³ الذي يعد المنظر الفكري، بقوله إن الموارد المالية قد انخفضت خلال جميع فترات الركود التي حدثت في القرن التاسع عشر. وكذلك أقر الكنزيون بأنه في كل

¹³ - فريدمان، اقتصادي أمريكي نال جائزة نوبل في الاقتصاد.

فترة ركود حدثت قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدولة تلجأ إلى زيادة الضرائب بحجة إحداث توازن في الميزانية، كانت الفكرة المتعارف عليها قبل كينز هي: على الدولة أن تكون مثل سيدة البيت الحريصة ألا تنفق أكثر من دخلها. لهذا فإذا انخفضت حصيللة الضرائب فعليها أن تقلص من إنفاقها أو ترفع مستوى الضرائب. أو تتخذ الإجراءات معاً. وبالتالي كانت السياسة المالية في أوقات الركود الاقتصادي هي سياسات تقليدية.

ويبدو واضحاً بأن كلتا السياستين المالية والنقدية قد أخفقت في الماضي في معالجة حالات الركود الاقتصادي معالجة وافية كما لم تأت الأفكار التي طبقت لمعالجة الركود الاقتصادي في بداية الأزمة في عام 1929 بأي جديد. فلماذا تطورت الحالة إذاً إلى أكبر كارثة اقتصادية عرفها التاريخ؟

هناك عدد كبير من الدراسات الاقتصادية حول النظرية التي نقول إن التوزيع غير العادل للدخل قد يسبب الركود الاقتصادي. لقد أشار كينز نفسه إلى ذلك وعده أحد الأسباب لزيادة الادخار الذي بدوره يقلص حجم الطلب الإجمالي. فكلما ازداد الادخار ينخفض الاستهلاك بالنسبة نفسها. وبما أن الأغنياء لديهم الرغبة والقدرة في الادخار أكثر من الفقراء فإن تركز الثروة بأيدي قليلة يؤدي إلى زيادة في الادخار الإجمالي.

السبب الرئيس للكارثة، أزمة الكساد الكبير 1929:

ما هو إذاً السبب الرئيس لكارثة 1929؟ وما هي العوامل التي غفل عنها المنظرون الاقتصاديون؟ أن العامل الرئيس لحدوث الأزمة هو تركز الثروات والدخل بأيدي قليلة الذي وصل ذروته في عام 1929 الأمر الذي أدى إلى ظهور الأزمة الكبرى. في الحقيقة لقد لعب تركز الدخل بأيدي قليلة دوراً مهماً ولكن لم يكن وحده كافياً لإحداث الفاجعة وذلك لأن المستوى الإجمالي للثروة قد تخطى الدخل القومي في أي نقطة من الزمن.

لقد حدث في العقد الثاني من القرن العشرين ارتفاع حاد وفجائي في عدم التساوي في توزيع الثروة، ويمثل ذلك فعلاً قفزة هائلة في تركز الثروات حالت دون ظهور مفعول السياسات المالية الخاطئة والمضلة. إن تركز الثروة يسير عادة ببطء شديد وبمعدل يكاد يكون جليدياً. مع تحرك يقاس

بنسب مئوية بسيطة جداً خلال مدى طويل من الزمن. على سبيل المثال فإن نصيب أصحاب الثروات الكبيرة من الدخل القومي الأمريكي قد تغير ما بين 1933 و1969 من 28.3 % إلى 24.9 % ويعد هذا تغيراً بسيطاً. وكان نصيب هؤلاء قد انخفض طبعاً بصورة هائلة ما بين عام 1929 و1933 وتسبب في حدوث الأزمة الاقتصادية التي محقت عدداً كبيراً من الثروات.

بالإضافة إلى الارتفاع الحاد في عدم التساوي في توزيع الثروات خلال سبع سنوات من العقد الثاني من القرن العشرين فإن نسبة نصيب أصحاب الثروات الكبرى في الدخل القومي في عام 1929 كانت أعلى نسبة عرفها التاريخ. فما هي العلاقة إذا ما بين اللامساواة في توزيع الثروة والأزمة الاقتصادية؟ لكي نفهم هذا الأمر يجب علينا إعادة دراسة الفرق ما بين الركود الاقتصادي والأزمة الاقتصادية يحدث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض في مستوى الطلب، حيث يبدأ الدخل القومي الإجمالي في الهبوط أو حيث يعجز نمو هذا الدخل عن مواكبة الزيادة في القوة العاملة وبالتالي يبدأ معدل البطالة بالارتفاع. بينما تحدث الأزمة الاقتصادية عندما يكون الركود الاقتصادي مصحوباً بانتهاء متسارع في النظام المالي وفي مستوى الطلب يستمر لعدة سنوات، عندئذ يختفي عدد من المؤسسات التجارية ويفقد الناس الثقة بالمصارف ويرتفع معدل البطالة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وبكلمة أخرى لا تكفي ظاهرة الهبوط ولمرة واحدة في الطلب لحدوث أزمة اقتصادية.

لماذا هبطت الفعاليات الاقتصادية بشكل مريع في عام 1929. لماذا بعد أن بدأت تلك الفعاليات في الهبوط نحو الأسفل أخذت في الاستمرار في الهبوط أكثر فأكثر وبقيت في ذلك المستوى المتدني خلال العقد بأكمله؟

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري